E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1993/38
8 February 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة التاسعة والاربعون
البند ١٢ من جدول الاعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الاساسية في أي جزء من العالم ، مع الاشارة بصفة خاصة إلى البلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة

التعاون مع ممثلي هيئات الامم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان

تقرير الامين العام عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ٥٩/١٩٩٢

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٦	١
أولا - المعلومات الواردة عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ٥٩/١٩٩٢	٧ - ١٥	٢

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
ثانيا - الاجراء الذي اتخذه ممثلو هيئات الامم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان	١٦-٢٠	٦

المرفق

الادعاءات بالتهديد والانتقام التي تلقاها وعالجها ممثلو هيئات الامم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان	١ -٦٠	٩

مقدمة

١ - اتخذت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثامنة والاربعين القرار ١٩٩٢/٥٩ الذي كررت فيه الاعراب عن قلقها إزاء استمرار ورود تقارير عن التهديد والانتقام اللذين يتعرض لهما من يسعى من الافراد العاديين والجماعات إلى التعاون مع الامم المتحدة وممثلي هيئاتها المعنية بحقوق الإنسان ، وإزاء التقارير الواردة عن الحوادث التي تعرقل فيها الجهود التي يبذلها الافراد للاستفادة من الاجراءات التي وضعت تحت رعاية الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان والحريات الاساسية . وفي هذا الصدد حثت اللجنة الحكومات على الامتناع عن جميع أفعال التهديد أو الانتقام ضد: (أ) الذين يسعون إلى التعاون مع ممثلي هيئات الامم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ، أو الذين أدلوا بشهادات أو قدموا معلومات لهم ؛ (ب) الذين يستفيدون أو استفادوا من الاجراءات التي وضعت تحت رعاية الامم المتحدة لحماية حقوق الإنسان والحريات الاساسية وجميع الذين قدموا لهم مساعدة قانونية لهذا الغرض ؛ (ج) الذين يقدمون أو قدموا بلاغات بموجب الاجراءات المحددة في صكوك حقوق الإنسان ؛ (د) الذين لهم صلة قرابة بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان .

٢ - ورجت اللجنة من جميع ممثلي هيئات الامم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ، وكذلك الهيئات المنشأة بموجب صكوك حقوق الإنسان لرصد مراعاة حقوق الإنسان ، أن يواصلوا اتخاذ خطوات عاجلة ، وفقا لولايات هيئاتهم ، للمساعدة على منع حدوث مثل هذا التهديد أو الانتقام ، وأن يواصلوا تضمين تقاريرهم إلى لجنة حقوق الإنسان أو إلى اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات أو إلى الجمعية العامة إشارة إلى ادعاءات التهديد أو الانتقام وإلى عرقلة هذا اللجوء إلى اجراءات الامم المتحدة في مجال حقوق الإنسان ، فضلا عن بيان بالاجراءات التي اتخذوها في هذا الصدد .

٣ - كما رجت اللجنة من الامين العام أن يسترعي نظر هؤلاء الممثلين إلى هذا القرار ، ودعته إلى أن يقدم إلى اللجنة في دورتها التاسعة والاربعين تقريرا يتضمن أي معلومات متاحة ، من جميع المصادر الملائمة ، عن الافعال الانتقامية التي يدعى ارتكابها ضد الاشخاص المشار إليهم في القرار .

٤ - وتواصل المنظمات غير الحكومية التعاون بنشاط مع هيئات الامم المتحدة التي تتناول مسائل حقوق الإنسان ، وتزودها بالمعلومات عن حالة حقوق الإنسان على الصعد الوطنية والاقليمية والدولية . كما يقدم الافراد المعنيون بحقوق الإنسان ، وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأقاربهم معلومات عند تقديم شكاوى عن حالات أو حوادث تؤثر على حقوق الإنسان الخاصة بهم أو الخاصة بأشخاص آخرين على صلة قرابة بهم أو حين يقدمون تقارير عن حالة حقوق الإنسان في مجتمعاتهم أو بلدانهم أو منطقتهم .

٥ - وتشكل هذه المنظمات غير الحكومية كما يشكل أولئك الأفراد مصادر هامة للمعلومات لهيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان . وكما ورد في تقارير سابقة قدمت في إطار هذا البند ، فقد أبدت هيئات الأمم المتحدة التي تتناول مسائل حقوق الإنسان قلقها إزاء التقارير التي تفيد بأن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأقاربهم وأصدقاءهم ، أو الشهود على وقوع هذه الانتهاكات أو الناشطين في مجال حقوق الإنسان أو المنظمات المعنية بهذه الحقوق بوجه عام ، قد منعوا من تقديم تقارير عن الانتهاكات إلى الهيئات المختصة ، سواء كانت محلية أو دولية ، أو عانوا من اجراءات انتقامية بسبب ابلاغهم أو محاولتهم الاستفادة من الآليات الوطنية والدولية .

٦ - وقد أعادت هيئات الأمم المتحدة باستمرار تأكيد حق الأفراد والمنظمات في تقديم تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان التي شهدوها أو التي تمسهم أو تمس مجموعات من الأشخاص يمثلونها ، واتخذت اجراء لحمايتهم من التهديد أو الانتقام . كما اتخذت منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة ، مثل منظمة العمل الدولية ، خطوات لحماية مصادر معلوماتها (انظر E/CN.4/1991/24 ، الفقرات ٤-٢٣ و E/CN.4/1992/29 ، الفقرات ١٢-١٩) .

أولا - المعلومات الواردة عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٣/٥٩

٧ - تشمل المعلومات الواردة عملا بالقرار ١٩٩٣/٥٩ مجموعة واسعة من الحالات التي تعرض فيها الاشخاص للتهديد أو منعوا من الاستفادة من الاجراءات المحلية أو الدولية أو عانوا من اجراءات انتقامية نتيجة قيامهم بذلك .

٨ - وفي الحالات التي كان فيها الضحايا أفرادا أو منظمات على اتصال مباشر بمختلف هيئات لجنة حقوق الإنسان ، اتخذ اجراء ، كلما طلب ذلك ، لحمايتهم من جانب الهيئة المختصة أو الممثل الذي يضطلع بالولاية ذات الصلة الصادرة عن اللجنة . وتم على الفور تجهيز طلبات توفير الحماية العاجلة المقدمة من جانب الافراد أو الجماعات والتي تندرج تحت أحكام القرار ١٩٩٣/٥٩ بمقتضى "إجراء تدخل عاجل" وذلك بتوجيه بلاغ عاجل إلى الحكومة المعنية . ويرد وصف لهذا الاجراء في تقرير سابق قدم إلى اللجنة في إطار هذا البند (انظر E/CN.4/1993/25 ، الفقرات ١٤-٢٨) . ويرد وصف الاجراء الذي اتخذ خلال عام ١٩٩٣ في الفرع التالي أو في مرفق هذا التقرير ، حيث أورد موجز للحالات والردود الواردة من الحكومات التي أحيلت إليها تلك الحالات .

٩ - وتشمل الحالات التي اتخذ بشأنها اجراء أقارب ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومحاميهم ، وقادة وأعضاء منظمات حقوق الإنسان والدفاع القانوني فضلا عن رابطات أقارب الضحايا والموظفين المشاركين في التحقيق في الحالات المبلغ عنها لهيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ، والشهود أو الخبراء الذين ساعدوا القضاة في التحقيق في هذه الحالات ، وزعماء وأعضاء المجتمعات المحلية والمنظمات والرابطات الدينية التي تقدم بانتظام معلومات إلى الأمم المتحدة بشأن مسائل حقوق الإنسان المتعلقة بمجتمعاتهم .

١٠ - وتتألف معلومات أخرى ذات صلة بالموضوع أحيلت بموجب القرار ١٩٩٣/٥٩ من تقارير ذات طابع أعم تم فيها استعراض الاضطهاد والارهاب ضد مجموعات معينة من الافراد أو أعضاء المنظمة المقدمة للتقارير ، وتشمل أيضا تحليلا لأسباب ونتائج هذا التهديد أو الانتقام في سياق ميدان معين من الأنشطة أو حالة قطرية بعينها . وبوجه عام لا تتضمن هذه التقارير طلبا محددا لحماية أفراد بعينهم بل تذكر بالأحرى انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبت ضد هذه الجماعات أو المنظمات ، وتلفت اهتمام المجتمع الدولي إلى الحاجة إلى اتخاذ اجراء من أجل توفير الحماية العامة للضحايا المحتملين لهذا التهديد أو الانتقام .

١١ - وتشير هذه التقارير إلى أن أعمال التهديد والانتقام تتصاعد حاليا في أماكن كثيرة نتيجة النزاع المتأجج المتصل بالمواجهة العرقية والانفصال ، كما تؤكد أن الأرقام المتاحة في التقارير المتعلقة بحالات حقوق الإنسان قد لا تستطيع قياس أثر الخوف وضبط النفس الناجمين عن تلك الهجمات والتهديدات . كما ذكر انه من الأسهل أحيانا توثيق التجاوزات في البلدان التي تمر بمرحلة تحرير سياسي عن توثيقها في بلدان "مغلقة" حيث يندر الافراج عن المعلومات أو يصعب الحصول عليها .

١٢ - وقد ورد تقرير عن العنف المرتكب ضد القضاة والمحامين في كولومبيا خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩١ من لجنة الحقوقيين الاندية ، فرع كولومبيا . ومن بين العوامل التي ورد ذكرها في التقرير كسبب للعنف ضد المحامين أن الضحايا كانوا من المدافعين عن حقوق الإنسان . وتشير الحالات المذكورة في التقرير إلى المحامين الذين يدافعون عن الزعماء النقابيين أو أعضاء أحزاب المعارضة أو المحامين الذين يرفعون قضايا مدنية أو يجرون تحقيقات جنائية في قضايا أفادت الادعاءات بأن أعضاء قوى رسمية كانوا ضالعين فيها .

١٣ - وقدم "مرصد هلسنكي" تقريرا عن الهجمات التي تعرضت لها رابطات حقوق الإنسان في تركيا في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ . وتقدم الكثير من هذه الرابطات ، بانتظام معلومات إلى هيئات الامم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان . وتشمل الحالات المذكورة في التقرير مقتل عضو نشط في الرابطة التركية لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٢ ، كان قد أصيب بجراح في عام ١٩٩١ نتيجة وضع قنبلة في سيارته ؛ وثلاثة هجمات أخرى وضعت فيها قنابل في سيارة محام وأعضاء لرابطة حقوق الإنسان وفي مكاتب المنظمة ، ومقتل أحد مؤسسي فرع رابطة حقوق الإنسان في ديار بكر في عام ١٩٩١ على يد أشخاص قالوا إنهم من ضباط الشرطة ؛ وتهديدات بالقتل ضد ثلاثة أعضاء من نفس المنظمة وزعت على نطاق واسع في أحد المنشورات ؛ واعتقال وتعذيب الشرطة لرئيس فرع رابطة حقوق الإنسان في سيرناك (كان قد قدم مؤخرا معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان في سيرناك) ؛ وشن غارات وعمليات تفتيش واغلاق لمكاتب رابطة حقوق الإنسان ، فضلا عن اعتقال أعضاء المنظمة بسبب خطب ألقوها في اجتماعات أعدتها رابطة حقوق الإنسان .

١٤ - وقدمت فرقة العمل المعنية بالمحتجزين في الفلبين تقريرا عن اضطهاد الجماعات والمؤسسات الموجودة في مقاطعة لا يونيون ؛ ومن بين هذه الجماعات الفرع المحلي للمنظمة المقدمة للتقارير والتي كانت مصدرا قديما للمعلومات المقدمة إلى هيئات الامم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان . ويشير التقرير بصفة خاصة إلى أعمال المراقبة والاستجواب وادعاءات توجيه اتهامات ملفقة إلى زعماء أو أعضاء تلك المنظمات . ووفقا للتقارير ، فقد أثر ذلك تأثيرا بالغا على المنظمات والأفراد المعنيين ؛ غير أن أيا منهم لم يقدم أي شكوى أمام المحاكم خوفا من أعمال الانتقام .

١٥ - وذكرت اللجنة النيجيرية للدفاع عن حقوق الإنسان ، وهي منظمة قدمت معلومات عن حالات الاختفاء في نيجيريا ، انه نتيجة احتجاج سلمي استمر يومين في اطار حملة من أجل اقرار الديمقراطية ، أعلنت الحكومة العسكرية في أيار/مايو ١٩٩٢ اجراءات صارمة ضد الناشطين في مجال حقوق الإنسان ونفذت هذه الاجراءات . واعتقل أربعة من أشهر الزعماء والناشطين في منظمات حقوق الإنسان واقتيدوا إلى وجهات مجهولة ، وعمد ثلاثة منهم إلى الاختفاء بسبب بحث الشرطة عنهم وتفتيش بيوتهم ونهبها . وفي هذا الصدد أبلغت اللجنة النيجيرية أيضا عن اختفاء ثلاثة أشخاص كان الفريق العامل قد أحال حالاتهم إلى حكومة نيجيريا .

ثانيا - الاجراء الذي اتخذه ممثلو هيئات الامم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان

ألف - اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

١٦ - نظرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في دورتها الخامسة والاربعين في التقرير الدوري الثاني لزائير . وأثناء المناقشة طلب أعضاء اللجنة من ممثل زائير التعليق على الادعاءات التي تفيد بأن أصحاب البلاغات المقدمة إلى اللجنة بموجب البروتوكول الاختياري تعرضوا لاجراء قانوني في زائير ، وان مواطنين زائيريين تعرضوا للتعذيب واساءة المعاملة لمجرد العثور في حوزتهم على وثائق مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

١٧ - وأعرب أعضاء اللجنة عن قلقهم إزاء استمرار عدم رد سلطات زائير بصدد البلاغات المقدمة من مواطنين زائيريين بموجب البروتوكول الاختياري . فمن الاهمية بمكان أن تتعاون زائير مع اللجنة بمدها بالمعلومات التي تطلبها وباحترام ما تتوصل اليه اللجنة من نتائج . كما أكدوا ان ممارسة أي مواطن زائيري لحقه في ارسال بلاغ إلى اللجنة يجب ألا تعرضه بأي حال من الاحوال لتدابير انتقامية (A/45/40 ، الفقرتان ٥٤٠ و٥٨١) .

باء - الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

١٨ - أعرب الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي عن أسفه العميق لأن ممارسة التهديد والانتقام ما زالت تؤثر على الحقوق الاساسية لاقارب الاشخاص المفقودين ومنظمات حقوق الإنسان . وأعرب الفريق العامل بصفة خاصة عن قلقه لأن بعض الحكومات منعت فعليا الشهود من المثول أمام ممثلي هيئات الامم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان أثناء الزيارات القطرية .

١٩ - وفي حين دعا الفريق العامل مرة أخرى المنظمات غير الحكومية إلى تكريس مزيد من الاهتمام لإجراء "التدخل العاجل" ، فقد حث الحكومات المعنية على اتخاذ تدابير خاصة لحماية الافراد والجماعات المشاركين في التحقيقات المتعلقة بحالات الاختفاء ، والتحقيق في الوقت المناسب وبطريقة شاملة في أي فعل قد يؤثر عليهم أو أثر عليهم (انظر E/CN.4/1993/25) .

٣٠ - وخلال عام ١٩٩٣ ، قام الفريق العامل وفقا لقراري لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٣/٥٩ و١٩٩٣/٣٠ ، بإرسال برقيات "تدخل عاجل" إلى حكومات البرازيل وكولومبيا واكوادور وغواتيمالا وهندوراس وبيرو . وقد اتخذ هذا الاجراء لحماية أقارب الاشخاص المفقودين وأعضاء منظماتهم والمحامين المدافعين عنهم ، فضلا عن شهود حالات الاختفاء أو الاشخاص المعرضين للتهديد أو الهجوم إما لتقديمهم تقارير عن حالات الاختفاء أو لاجراءهم تحقيقات في حالات الاختفاء و/أو لادانتهم علنا هذه الحالات .

جيم - المقرر الخاص المعني بالاعدام دون محاكمة أو باجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي

٣١ - وجه المقرر الخاص في تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان الشكر إلى جميع المنظمات غير الحكومية التي أرسلت إليه ادعاءات تتصل بولايته ، مما زوده بأساس لعمله . وذكر المقرر الخاص ان عدد هذه المنظمات في تزايد ، الأمر الذي يعتبره تطورا ايجابيا ، وأعرب عن اعتقاده بأن عليه أن يشجع منظمات جديدة لحقوق الإنسان على الاستفادة من الاجراءات الدولية لحماية حقوق الإنسان ، وخاصة الحق في الحياة .

٣٢ - وفي أكثر من ٤٠ حالة ، ذكّر المقرر الخاص الحكومات المعنية بالالتزامات المنصوص عليها في قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٣/٥٩ لتأمين الحماية الفعالة للحق في الحياة لأولئك الذين يستفيدون من اجراءات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بتقديم الأدلة أو الشهادة أو المساعدة القانونية ، وحماية أقارب ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان .

٣٣ - وقام المقرر الخاص ، لدى إحالة تلك الحالات إلى الحكومات المعنية ، بحث هذه الحكومات على تأمين الحماية الفعلية للحق في الحياة والسلامة البدنية للاشخاص الذين كانوا ضحايا هجمات تنطوي على خطر على حياتهم أو تهديدات بالموت ، وطلب ابلاغه بالخطوات التي اتخذت في هذا الصدد ، فضلا عن التقدم المحرز في التحقيقات التي تجريها السلطات المختصة ونتيجتها . واسترعى المقرر الخاص انتباه الحكومات إلى المبادئ والمعايير الدولية ذات الصلة ، وخاصة إلى القرار ١٩٩٣/٥٩ . وتم ارسال برقيات "تدخل عاجل" إلى حكومات البرازيل وشيلي وكولومبيا وكوبا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس واسرائيل والمكسيك وبيرو ورواندا وسري لانكا .

٣٤ - وفضلا عن برقيات "التدخل العاجل" المشار اليها في مرفق هذا التقرير ، استرعى المقرر الخاص أيضا انتباه الحكومات المعنية إلى حالة شاهدة على مقتل أحد الصحفيين ، أفادت التقارير باغتيالها مع زوجها على يد أعضاء في فرقة قتل في

بيرو ، وحالات المحامين وأحد الاخصائيين في علم الانسان الذين شاركوا في تحقيق مستقل بشأن المذبحة التي حدثت في موقع "إل نيلو" والذين قتلوا في منازلهم في كالي ، فالي ، كولومبيا ، على أيدي رجال مسلحين يدعى انهم على صلة بقوات أمن الدولة (E/CN.4/1993/46 ، الفقرتان ٣٠٦ و٤٧٧) .

دال - المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار

٣٥ - طلب المقرر الخاص رسميا ، خلال زيارته ميانمار في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ ، الالتقاء بعدد من الاشخاص كان يود أن يناقش معهم مسائل تتصل بولايته ؛ وقد مُنع المقرر الخاص من رؤية هؤلاء الاشخاص . وأفادت التقارير بأن أشخاصا آخرين أشاروا إلى رغبتهم في الاتصال بالمقرر الخاص قد زارهم أفراد من جهاز المخابرات وطلبوا منهم عدم إقامة أو اجراء اتصال مع المقرر الخاص ومع مرافقيه من موظفي الامم المتحدة . وفيما يتعلق بهذه الحالة ، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة رسالة أشار فيها إلى القرار ١٩٩٣/٥٩ وذكر أن الاشخاص الذين يرغبون في التعاون مع هيئات الامم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ينبغي ألا يتعرضوا لأي تهديد أو ترهيب ، وان على الحكومة أن تتخذ كل الخطوات اللازمة لحماية أرواح أولئك الاشخاص وسلامتهم البدنية . وردت الحكومة بأن تعاونها مع الامم المتحدة لا يمكن أن يكون قناة تعلو على المبادئ الاساسية للسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، على نحو ما يجسده ميثاق الامم المتحدة . وأنكرت الحكومة الادعاءات الواردة في رسالة المقرر الخاص . ووفقا لما ذكرته الحكومة ، فإن "طلب عدم رؤية المقرر الخاص" لا يمكن تصورا تأويله على أنه "تهديد أو ترهيب" .

مرفق

الادعاءات بالتهديد والانتقام التي تلقاها وعالجها ممثلو هيئات الامم المتحدة المعنية بحقوق الانسان

ألف - الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي
(انظر الوثيقة E/CN.4/1993/25)

البرازيل

١ - مارلين ليما دي سوزا ، فيرا لوسيا فلوريس ، إدنيا دي سيلفا يوسيبيو ، دينيس فاسكو نسيلوس ، يوزيلار خوانا دا سيلفا اوليفييرا ، إدنيا سانتوس كروز ، تيريسا سوزا كوستا ، أمهات نحو ١١ طفلا "إختفوا" في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٢ من مزرعة في ماغي ، ولاية ريو دي جانيرو ، بعد أن خطفتهم مجموعة رجال مسلحين يعتقد أنهم على صلة بقوات رسمية ، وقد تلقين تهديدات بالقتل بعد أن شجبن عمليات الخطف وشاركن بنشاط في حملة لإجراء تحقيق (الفقرة ٩٣) .

٢ - وقدمت الحكومة تفاصيل عن التدابير التي اتخذت لحماية الامهات ، إذ أن سلامتهن البدنية يمكن أن تتعرض للخطر لشجبهن عمليات الخطف وشنهن حملة من أجل إجراء تحقيق . ورغم الخلوص إلى أن حياتهن ليست معرضة لتهديد وشيك وخطير ، فقد صدرت التعليمات إلى الشرطة لتوفير ما قد يلزم من أي حماية اضافية .

كولومبيا

٣ - أفادت التقارير بأن ماريا نوديليا بارا ، عضو منظمة أقارب الاشخاص المفقودين ، هددها القاضي العسكري في حزيران/يونيه ١٩٩٢ بعد أن استدعاها كشاهد على قتل ثلاثة أشخاص يدعى أنهم قتلوا على يد أفراد من كتيبة الجيش لوسيانو دينيار (الفقرة ١٦٣) .

٤ - وأفادت الحكومة ، في جملة أمور ، أنه فيما يتعلق بمسألة التهديدات والمضايقات ضد أقارب الضحايا وشهود انتهاكات حقوق الانسان ، ومحاميي وأعضاء منظمات حقوق الانسان ، حالما يعلم مكتب مستشار الرئيس لشؤون الدفاع عن حقوق الانسان وحمايتها وتعزيزها بأي شكاوى تتعلق بتهديدات أو أعمال انتقامية تقدمها وكالات وطنية أو دولية أو يقدمها الاشخاص المعنيون ، يجري المكتب دائما اتصالات مع الاجهزة الحكومية للتحقيق والامن ويدرس شتى تدابير وآليات الحماية من أجل توفير أنسب نظام للحماية في ضوء ما يراه الملتمس مناسبا .

اكوادور

٥ - في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ أفادت التقارير بأن سيزار أنيبال باندا باتاليس ، رئيس مشروع الدفاع القانوني - الاجتماعي للحركة الدولية للدفاع عن الأطفال ، وراميرو هونوراتو رومان ماركيس ، محامي اللجنة المسكونية لحقوق الانسان ، تلقيا تهديدات تليفونية مجهولة بالقتل تطلب منهما وقف اشتراكهما في حالة اختفاء كارلوس سانتياغو وبدرو اندريس ريستريبو أريسمينديي (وعمرهما ١٧ سنة و١٥ سنة على التوالي) . وأفادت التقارير بأن محاميين آخرين سبق أن مثلا أسرة ريستريبو أريسمينديي أمام المحاكم قد انسحبا من القضية خوفا من أعمال الانتقام بسبب خضوعهما لمراقبة مستمرة من جانب أشخاص يبدو من مظهرهم ونوع السيارات التي يستخدمونها أنهم ضباط شرطة يرتدون ملابس مدنية . كما أفادت الادعاءات بأنهما تعرضا لتهديد من ضباط شرطة يرتدون الزي الرسمي وآخرين يرتدون ملابس مدنية (الفقرة ١٩٩) .

٦ - وردت الحكومة بأن الشرطة الوطنية أو أي قوة حكومية أخرى لم تهدد المحاميين ، بل على العكس ، اتخذت تدابير محددة لحماية أرواح هذين الشخصين . كما أبلغت الحكومة الفريق العامل بالشروع في اتخاذ الاجراءات القانونية ضد أعضاء الشرطة الوطنية الذين يعتقد أنهم ضالعون في حالات اختفاء .

غواتيمالا

٧ - أفادت التقارير بأن أفراد أسرة دييغوا دومينغو مارتين تعرضوا لتهديدات من موظفي مكتب مساعد النائب العام لحقوق الانسان في هويهويتينانغو حين أبلغوا عن اختفاء قريب لهم منذ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وأفادت الادعاءات بأن أحد موظفي المكتب أبلغهم بأنهم إذا قدموا شكوى فقد يواجهون نفس مصير الشخص المفقود الذي ذكر لهم هذا الموظف أنه من رجال حرب العصابات . كما ادعى أقارب الشخص المفقود أنهم تلقوا تهديدات من إحدى دوريات الدفاع المدني (الفقرة ٢٣٢) .

٨ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ أفادت التقارير بأن روسا بو غوميس ، عضو لجنة التنسيق الوطني لأرامل غواتيمالا وعضو "جماعة التعاضد من أجل ظهور أقاربنا على قيد الحياة" ، وهي منظمة تضم أقارب الأشخاص المختفين في غواتيمالا ، تعرضت لتهديد بالسلاح من جانب شخص حذرها بضرورة وقف عملها في المنظمتين المذكورتين . ووفقا للتقرير ، فقد مر بهما رجل شرطة يرتدي الزي الرسمي وتحدث بطريقة ودية إلى هذا الشخص الذي يبدو أنه يعرفه (الفقرة ٢٣٢) .

٩ - وأفادت التقارير بأن خوانا كونتريراس ، زعيمة "جماعة التعاضد من أجل ظهور أقاربنا على قيد الحياة" أصيبت بجراح حين انفجرت قنبلة في مكتب المنظمة في ١٢

تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٢ . وفي الاسبوع السابق على هذا الحادث أبلغ أعضاء الجماعة بأن مكاتبهم قيد المراقبة وأنهم تلقوا تهديدات تليفونية من مجهولين . وبعد وقت قصير من الانفجار ، أفادت التقارير بأن أربعة رجال مسلحين لم يحددوا هويتهم ، استجوبوا أعضاء جماعة التعاضد بشأن زعمائهم وأنشطة المنظمة (الفقرة ٣٣٢) .

١٠ - وتلقى أميلكار ميندس أوريزار ، الأستاذ ورئيس مجلس الطوائف الاثنية ، وهو منظمة تقدم تقارير منتظمة إلى الفريق العامل عن حالات الاختفاء ، ١٠ تهديدات بالقتل منذ عام ١٩٨٨ . وأفادت التقارير بأن قنبلة يدوية ألقيت على بيته في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٢ . ولم يكن هناك في ذلك الوقت ولم يصب أي من أفراد أسرته ، لكن الانفجار تسبب في أضرار مادية كبيرة . وأفادت التقارير بأن السيد أوريزار تلقى عدة تهديدات تليفونية بالقتل قبل وقت قصير من هذا الهجوم ، وتلقى بعد ساعتين من الحادث "تحذيرا" تليفونيا (الفقرة ٣٣٢) .

هندوراس

١١ - أفادت التقارير بأن انطونيو زيلايا ريس ، رئيس ادارة أولانشو الاقليمية للجنة الدفاع عن حقوق الانسان في هندوراس ، وهي منظمة تتعاون بانتظام مع الفريق العامل ، كان ضحية محاولة اغتيال في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٢ قام بها شخص مسلح أفادت الادعاءات بأنه عميل لادارة التحقيقات الوطنية . وأفادت التقارير بأن انطونيو زيلايا ريس تلقى تحذيرا غير مباشر قبل ٤٨ ساعة من المحاولة بأن حياته في خطر . كما أفادت التقارير بأن اثنين من العاملين في لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في هندوراس في سان بيدرو تلاقيا نفس التهديدات (الفقرة ٣٦١) .

بيرو

١٢ - أفادت التقارير بأن الاشخاص الاربعة التالين تعرضوا لهجمات وتهديدات بالقتل ، بادعاء مشاركتهم في التحقيق القضائي في حالات اختفاء ثم قتل ١٤ مزارعا في سانتا باربارا في ٤ تموز/يوليه ١٩٩١ ، وهي حالات اتخذ فيها الفريق العامل اجراءً بناء على طلب عديد من المنظمات غير الحكومية المحلية:

(أ) أفادت التقارير بأن سينثيا ثيمس كيسادا روكي ، البالغة من العمر ٣٠ شهرا وابنة لوس غلاديس روكي مونتيسييو ، المدعية الاقليمية لادارة هوانكافيليكا ، أصيبت بجراح في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩١ برصاصة أطلقها كما أفادت الادعاءات أحد رجال الشرطة على السيارة التي كانت فيها برفقة أمها ؛

(ب) أفادت التقارير بأن إنييس سينشوتييو باربوسا ، المساعدة القانونية في مكتب الخدمة العامة في هوانكافيليكا ، قد هوجم بيتها بالمتفجرات في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٢ . وأفادت الادعاءات بأن قوات الامن قد تكون مسؤولة عن الحادث ؛

(ج) تلقى ادواردو روخوس لايسيكيا ، وهو أيضا مدع إقليمي في هوانكافيليكا ، تهديدات بالقتل من أشخاص يدعى أن لهم صلة بقوات الأمن ؛

(د) أفادت الادعاءات بأن مانويل انطونيو كوردوفا بولو ، وهو مدع إقليمي في هوانكافيليكا ، هدده بالقتل في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣ ثلاثة من العسكريين المسلحين من القاعدة العسكرية في ليركاي ، أنغاريس ، ادارة هوانكافيليكا . وكان السيد كوردوفا بولو قد وجه اتهامات بالقتل إلى القائد السياسي - العسكري في هوانكافيليكا وضباط آخرين لأعمال القتل التي جرت في سانتا باربارا (الفقرة ٣٩٠) .

١٣ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ، أفادت التقارير بأنه تمت مقاضاة أنغليكا مندوزا ألميدا دي أسكارزا ، أم شخص مفقود ورئيسة "الرابطة الوطنية لأقارب المختطفين والمحتجزين المختفيين في المناطق الخاضعة لحالة الطوارئ" ورئيسة "خدمة السلم والعدل" ، وهما منظمتان تحيلان المعلومات بانتظام إلى الفريق العامل . واتهمت هذه السيدة ، وكانت أحد الشهود أيضا أمام الفريق العامل أثناء زياراته إلى بيرو في ١٩٨٥ وفي ١٩٨٦ ، بشن "دعاية دولية هدامة" لسفرها إلى بلدان أوروبية بدعوة من منظمة حقوق الانسان ، في اطار حملتها لإجراء تحقيق في حالات الاختفاء في بيرو ، وهي الحملة التي كانت تشنها خلال الأعوام العشرة الماضية (الفقرة ٣٩٠) .

١٤ - وقد ردت الحكومة بأن أنغليكا مندوزا الميدا دي اسكارزا متهمة بالإخلال بالنظام العام (الارهاب) وانه صدر ضدها أمر بالحجز . ومن ناحية أخرى ، وبناء على طلب لجنة حقوق الانسان للبلدان الأمريكية ، اتخذت وزارة الداخلية تدابير وقائية لصالح السيدة مندوزا .

باء - المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب
(انظر الوثيقة E/CN.4/1993/26)

كولومبيا

١٥ - أفادت التقارير بأن مارغريتا أغوديلو ألزاتي ، زوجة سيزار تشابارو نيفيا وهو نقابي وعضو نشط في الاتحاد الوطني ، وشقيقها هرناندو أغوديلو ألزاتي ، تعرضا لتهديدات بالقتل في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٣ . وقيل إن هذه التهديدات تتصل بابلاغهما عن موت سيزار تشابارو نيفيا في ٤ آذار/مارس ١٩٩٣ نتيجة ادعاءات تعرضه للتعذيب أثناء استجوابه في إحدى قواعد ادارة أمن الدولة في بوغوتا .

غواتيمالا

١٦ - أفادت التقارير بأن دافيد إستواردو ميخيا باز ، ١٧ سنة ، اختطفه في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣ رجال مسلحون هددوه واستجوبوه بشأن مكان شقيقه اكسيل ميخيا باز ، وهو معلم لأطفال الشوارع في "دار العهد" ، وهي منظمة تقدم تقارير منتظمة إلى الأمم المتحدة عن حالات انتهاكات حقوق الانسان المرتكبة ضد أطفال الشوارع . وكان اكسيل ميخيا باز هو الشاهد الرئيسي في الاجراءات القانونية المرفوعة ضد ٢٦ عضوا من شتى فروع قوات الأمن اتهموا بضرب أطفال الشوارع أمام ملجأ تديره دار العهد في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . ومنذ ذلك الحين أفادت التقارير بأنه تعرض هو وأسرته لتهديدات ومضايقات مستمرة من رجال يدعى أن لهم صلة بقوات الأمن .

جيم - المقرر الخاص المعني بالاعدام دون محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي
(انظر الوثيقة E/CN.4/1993/46)

البرازيل

١٧ - مارلين ليما دي سوزا ، وفيرا لوسيا فلوريس ، وإدنيا دي سيلفا يوسيبيو يوشيبيا ، ودنيس فاسكونسيلوس ، ويوزيلار خوانا داسيلفا أوليفييرا ، وإدنيا سانتوس كروز وتيريزا سوزا كوستا ، وهن أمهات نحو ١١ طفلا اختفوا في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٢ من مزرعة في ماغي بولاية ريو دي جانيرو ، بعد أن اختطفتهم مجموعة من المسلحين ، قد وجهت اليهن تهديدات بالقتل بعد أن ندين بالاختطاف وقمن بحملة نشطة من أجل إجراء تحقيق (الفقرة ١٣٦) .

١٨ - وقد ردت الحكومة بأنه تم اتخاذ تدابير لحماية أرواح الأمهات السبع . وأدت تحقيقات الشرطة إلى توجيه اتهامات ضد خمسة من رجال الشرطة المدنيين والعسكريين ، وقد اعتقل ثلاثة منهم في ١ أيار/مايو ١٩٩٣ . وأحيلت القضية إلى الفرع القضائي . واتخذ أمين الدولة بشرطة ريو دي جانيرو المدنية الخطوات اللازمة لضمان حماية الشرطة لادنيا سانتوس كروز وسونيا كريستينا لورينكو (ولم يتم ابلاغ اسم الأخيرة إلى المقرر الخاص) اللتين تعرفتا على رجال الشرطة العسكريين المتهمين باختطاف الأطفال . كما تم مد حماية الشرطة إلى النساء الست الأخريات رغم أنه لا يتوقع منهن أن يكن شاهدات في التحقيق الجاري (الفقرة ١٣٤) .

١٩ - وتلقى كارلوس البرتو ايفانير دوس سانتوس ، الأمين التنفيذي للمركز المعني بالسكان المستضعفين - وهو منظمة تقدم المعلومات إلى هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الانسان - وهو عامل نشط في مجال حقوق الانسان بمقر المركز في ريو دي جانيرو ، تهديدات بالقتل في مناسبات شتى خلال عام ١٩٩٢ . وفي ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢ أفادت

التقارير بأنه هُدد بالقتل اذا لم يمتنع عن التنديد بأعمال العنف المرتكبة ضد أطفال الشوارع . وفي ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٢ ادعي أن ضابطا بالشرطة العسكرية أطلق النار على السيد دوس سانتوس متهما إياه بأنه تاجر مخدرات . وأفيد بأن الرصاصة أخطأته (الفقرة ١٣٦) .

٣٠ - وردت الحكومة بأن السلطات العسكرية تجري تحقيقا في قضية كارلوس البرتو خافيير دوس سانتوس ، في حين تؤمن الشرطة العسكرية حمايته (الفقرة ١٣٥) .

٣١ - وتوفي خورخي انطونيو دي اوليفيرا فيلهو ، أحد التربويين الذين يعملون على رعاية أطفال الشوارع وينتمي إلى المعهد البرازيلي للخدمات المبتكرة للصحة الاجتماعية ، وهو منظمة أخرى تشارك في المساعدات والانشطة المتصلة بأطفال الشوارع وتقدم أيضا المعلومات إلى هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الانسان ، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في ظروف توحي بضلوع الشرطة . وبعد وفاته أصبحت ترد يوميا إلى مكاتب هذا المعهد تهديدات بالقتل ضد أعضاء المعهد والعاملين على رعاية أطفال الشوارع (الفقرة ١٣٦) .

<u>شيلي</u>

٣٢ - أفادت الادعاءات بأن أعضاء لجنة الدفاع عن حقوق الشعب ، وهي منظمة تعاونت طويلا مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الانسان ، تلقوا تهديدات بالقتل في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . وأبلغ أنه في ذلك اليوم اقتحم أفراد من مجموعة شبه عسكرية تدعى "جبهة الكفاح القومية" مكاتب لجنة الدفاع عن حقوق الشعب في سانتياغو دي شيلي . وبعد هذا الهجوم تلقت هذه اللجنة تسعة تهديدات في مكالمات تليفونية صادرة عن المجموعة ذاتها (الفقرة ١٧٠) .

<u>كولومبيا</u>

٣٣ - أفادت التقارير بأن بلانكا سيسيليا فاليرو دي دوران ، أمينة فرع لجنة حقوق الانسان في ماغدالينا ميديو ، وهي منظمة تقدم التقارير عن تجاوزات حقوق الانسان إلى هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الانسان ، قد اغتيلت في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ في بارانكابيرميخا . وقيل إن خورخي غوميز ليزارازو ، رئيس لجنة حقوق الانسان ، تلقى تهديدات بالقتل من جانب جماعات شبه عسكرية (الفقرة ١٩٦) .

٣٤ - وردت الحكومة بأنه ، فيما يتعلق بحالة بلانكا سيسيليا فاليرو دي دوران ، عبئت جميع أجهزة التحقيق للتعرف على المسؤولين بالتحريض وبالفعل عن قتلها . واستخرجت جثتها التي كانت مدفونة في بارانكابيرميخا ، وتم الاستماع إلى شهادة ٢٥

شخصا . غير أن التحقيقات أعيقت نتيجة اضراب جرى في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ، إلا أن وحدة التحقيق الأولية في بارانكابيرميخا واصلت التحقيق (الفقرة ٢١١) .

٣٥ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٢ أفادت التقارير مجددا بتوجيه تهديدات بالقتل وبحدوث هجمات ضد أعضاء اللجنة الاقليمية لحقوق الانسان ، ومنهم خورخي غوميز ليزارازو ، ورافائيل غوميز سيرانو وجوبيل كيروغا . وقيل فضلا عن ذلك إن خوليو سيزار بيريرو فيليفاس ، وهو عضو سابق في اللجنة الاقليمية لحقوق الانسان ، وليفيا باتريسيا كورتيز قد قتلا على أيدي رجال مسلحين مجهولي الهوية على صلة بقوات الامن في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ و٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ على التوالي . وأفادت التقارير بأن هومبرتو هيرنانديز ، وهو أيضا عضو في اللجنة الاقليمية لحقوق الانسان ، قتل في ظروف مماثلة في آذار/مارس ١٩٩١ (الفقرة ٢٠١) .

٣٦ - وردت الحكومة بأن خورخي غوميز ليزارازو ، ورافائيل غوميز سيرانو وجوبيل كيروغا الذين ينتمون إلى اللجنة الاقليمية لحقوق الانسان قد منحوا حماية شخصية اعتبارا من ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٢ من جانب أجهزة الامن . كما أبلغت حكومة كولومبيا المقرر الخاص بأن حماية خورخي غوميز ليزارازو وأعضاء أسرته قد عززت في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ويخصص لحمايته الآن أربعة أفراد من الشرطة السرية لمصلحة الامن الاداري وأربعة موظفين من الهيئة الفنية للتحقيق في مكتب النائب العام الاقليمي . وقيل إن أحد أفراد الشرطة السرية قد أصيب بجراح أثناء هجوم على خورخي غوميز ليزارازو في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (الفقرة ٢١١) .

٣٧ - وأفادت التقارير بأن سيزار تشابارو نيفيا ، وهو نقابي وعضو نشط في الاتحاد الوطني ، قد احتجزه أعضاء بإدارة أمن الدولة في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٢ وتوفي في ٤ آذار/مارس ١٩٩٢ نتيجة للتعذيب الذي ادعى بأنه تعرض له أثناء استجوابه في إحدى قواعد إدارة أمن الدولة في بوغوتا . ويقال إن زوجته مارغريتا أغوديلو ألزاتي وأخاها هرناندو أغوديلو ألزاتي تعرضا لتهديدات بالقتل بعد ابلاغ النائب العام لكولومبيا بأمر وفاته (الفقرة ١٩٨) .

كوبا

٣٨ - أفادت التقارير بأن خوان بيتانكورت موريخون ، الأمين العام لحزب حقوق الإنسان في كوبا ، وهو منظمة قدمت معلومات إلى المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في كوبا ، اعترض طريقه في أحد شوارع هافانا في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٢ رجلان صوبا مسدسا إلى رأسه وضغطا على زناد المسدس ، وأبلغاه بأن المسدس سيكون محشواً في

المرة القادمة إذا ما واصل أنشطته في مجال حقوق الإنسان . ويدعى بأن المهاجمين على صلة بقوات أمن الدولة . وأفادت التقارير بأن خورخي أموريس دياز ، نائب رئيس حزب حقوق الإنسان في كوبا ، قد هدده بالقتل موظفان كبيران في قوات أمن الدولة اعترضا سبيله في أحد شوارع هافانا في شباط/فبراير ١٩٩٣ (الفقرة ٢٢٢) .

٢٩ - وردت الحكومة بأنه فيما يتعلق بحالتي خوان بيتانكورت موريخون وخورخي أموريس دياز ، فإن الادعاءات كاذبة . فقد غادر بيتانكورت موريخون كوبا في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣ وغادرها أموريس دياز خلال شهر تموز/يونيه ١٩٩٣ (الفقرة ٢٢٦) .

السلفادور

٣٠ - تلقى ١١ عضوا في المجلس الوطني البروتستنتي للكنائس ، وهو هيئة دينية تعنى بحقوق الإنسان وتقدم تقارير إلى هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ، تهديدات خطية بالقتل في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ من جماعة شبه عسكرية تسمى "الجيش السري للخلاص الوطني" بزعم قيامهم بتقديم دعم مالي ولوجستي إلى جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني أثناء النزاع المسلح ، وهم: فيكتوريانو خيمينو ، ميداردو غوميز ، هوجوماغانيا ، فلورا كارولينا فوينتس ، كارلوس ناخيرا ، روبرتو بلاسيوس ، خوليو سيزار غراندي ، إغناسيو ميزا ، سانتياغو فلوريس ، لويس سيرانو أنخيل إيبارا . ويدعى أن روبرتو بلاسيوس واغناسيو ميزا تعرضا للتهديد في مناسبات سابقة (الفقرة ٢٤٥) .

٣١ - وفي أواخر آذار/مارس ١٩٩٣ ، وجهت تهديدات بالقتل إلى لوسيا دي لا باز بونيلا ، والدة نازاريو دي خيسوس غراسياس ، وهو نقابي يدعى أنه اغتيل في ٣ آذار/مارس ١٩٩٣ على أيدي أعضاء في إحدى فرق الموت المرتبطة بالقوات المسلحة السلفادورية . وكان قد سبق تقديم حالة نازاريو دي خيسوس غراسياس إلى المقرر الخاص المعني بالإعدام دون محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي . وجاء في التقارير أن لوسيا دي لا بازا بونيلا قد زارها رجلان مسلحان يعتقد أنهما ينتميان إلى قوات الحكومة ، بعد أن قابلت أعضاء في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في السلفادور في سياق تحقيق كانوا يجرونه بشأن قضية ابنها (الفقرة ٢٤٥) .

٣٢ - وأفادت التقارير بأن سلفادور إيفان راميريز ، أمين شؤون المنازعات في الاتحاد الوطني النقابي لعمال السلفادور ، قتل في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٣ . وقيل إن فرقة للقتل تدعى "اليد البيضاء" مسؤولة عن قتل سلفادور إيفان راميريز الذي يقال إنه تلقى تهديدات بالقتل في عدة مناسبات منذ عودته من المنفى في ١٩٩١ (الفقرة ١٤٥) . وقد أحال المقرر الخاص المعني بالإعدام دون محاكمة أو بإجراءات

موجزة أو الإعدام التعسفي حالته إلى حكومة السلفادور . وأفادت الادعاءات بعد ذلك بأن أعضاء آخرين في الاتحاد الوطني النقابي لعمال السلفادور ، منهم أمينه العام خوان خوسيه هوزيو وميغيل ألفريدو راميريز ، هُددوا بالقتل .

٣٣ - وردت الحكومة بأن سلفادور إيفان راميريز قتل في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢ في مقهى "البورتال" في ريدونديل ماسفيرار على يد دافيد أراماندو فلوريس روميرو الذي اعتقلته الشرطة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ وتعرف عليه الشهود . وقيل إنه اعترف بارتكابه القتل لأسباب شخصية (الفقرة ٣٤٨) .

٣٤ - وأفادت التقارير بأن خوسيه ادواردو بينيدا فالينزويلا تعرض لمحاولة اغتيال في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢ . وكان خوسيه ادواردو بينيدا فالينزويلا قد التحق قبل ذلك بفترة وجيزة بمكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان بعد أن شارك ، بوصفه عضوا في إدارة حقوق الإنسان بمكتب النائب العام للسلفادور ، في محاكمة تسعة عسكريين متهمين بقتل ستة رهبان يسوعيين وامرأتين في عام ١٩٨٩ . وأفادت التقارير بأن زوجة خوسيه ادواردو بينيدا فالينزويلا ، التي كانت قد أصيبت بجراح وظلت مشلولة جزئيا بعد محاولة الاغتيال ، تعرضت في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ لتهديدات بالقتل من نفس الأشخاص المسلحين إذا تعاونت مع المحققين في هذه القضية (الفقرة ٣٤٥) .

٣٥ - وقد سلمت سلطات الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ سيزار فيلمان خويا مارتينيز إلى السلفادور واحتجز في سجن ماريونا . وتم تقديم طلب لحماية حياته على أساس أنه ادعى مرارا أنه عضو فيما يسمى "فرق الموت" التابعة لجيش السلفادور ، وقيل إن لديه معلومات تدين عدة أعضاء في الجيش وقوات الأمن . وكان قد قدم شهادته إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي (الفقرة ١٤٦) .

غواتيمالا

٣٦ - ذكر أقارب ميرنا ماك تشانغ ، وهي مديرة معهد النهوض بالعلم وعاملة مشهورة في مجال حقوق الإنسان قتلت طعنا بالمدي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أنهم يخشون على سلامتهم بعد أن تلقوا تهديدات مجهولة بالقتل في ١٩٩١ و١٩٩٢ . وقتل خلال عام ١٩٩١ أشخاص آخرون شاركوا في التحقيق في هذا الاغتيال (الفقرة ٣٤٢) .

٣٧ - وأفادت التقارير بأن فلورنسيو كوخ غارسيا ، وغوادالوب كوخ غارسيا ، ومانويل تشينغو دي لا كروز ، وماريانو دي لا كروز و١١ آخرين ، كلهم أعضاء في جماعة كوتيشي للسكان الأصليين في توناخا ، زاكوالبا ، إلى كوتيشي ، تعرضوا لتهديدات

بالقتل من جانب عسكريين في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ بصدد كشفهم عن مقابر سرية في توناخا قيل إن ضحايا حالات الاختفاء والإعدام بإجراءات موجزة قد دفنوا فيها . وكانوا قد بدأوا الحفر في ذلك الموقع بحثا عن أفراد جماعتهم الذين اختفوا في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩١ (الفقرة ٣٤٢) .

٣٨ - وردت الحكومة بأنه فيما يتعلق بحالات فلورنسيو كوخ غارسيا ، وغواديلوب كوخ غارسيا ، ومانويل تشينفو دي لا كروز ، وماريانو دي لا كروز وسائر أفراد جماعة كوتيشي للسكان الأصليين في تورسيا ، كشفت التحقيقات عن عدم الشروع في اتخاذ الاجراءات القضائية أمام المحاكم المختصة ، بالنظر إلى عدم تقديم شكاوى رسمية تتعلق بالتهديدات المدعاة .

٣٩ - وأفادت الادعاءات بأن أقارب ماريتزا أوروتيا غارسيا التي ذكرت التقارير أنها كانت ضحية اختطاف في غواتيمالا سيتي من جانب أفراد في القوات المسلحة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، تلقوا تهديدات بالقتل من أفراد في قوات الأمن . وأعرب عن مخاوف بشأن سلامتهم (الفقرتان ٣٨٤ و٣٨٥) .

٤٠ - وأفادت التقارير بأن أرماندو سانشيز ، الأمين العام للاتحاد الوطني لنقابات العمال الحكوميين في غواتيمالا ، تلقى في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ منشورا يتضمن تهديدات بالقتل موقعا من إحدى فرق الموت المسماة "وحدة مناهضة الشيوعية" . وهدد المنشور أيضا الأشخاص التالية أسماؤهم: أميلكار ميندين اوريزار ، رئيس مجلس المجتمعات الإثنية ، وبيرون موراليس ، منسق الاتحاد النقابي لعمال غواتيمالا ، وروزاليندا تويوك ، رئيسة الرابطة الوطنية لأرامل غواتيمالا ، ونينيث مونتينغرو دي غارسيا ، رئيسة جماعة التعاضد من أجل ظهور أقاربنا أحياء ، وخوان مندوزا ، أحد زعماء لجنة وحدة المزارعين . وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ أفادت التقارير بأن روسا بوغوميز ، عضو الرابطة الوطنية لأرامل غواتيمالا ، هددها في أحد الشوارع رجل مسلح اتهمها بأنها عضو في جماعة لحرب العصابات (الفقرة ٣٧٣) . وتقدم جميع المنظمات السالف ذكرها بشكل منتظم تقارير عن حالات الإعدام بإجراءات موجزة وحالات الاختفاء والتعذيب إلى أجهزة الأمم المتحدة المختصة .

٤١ - وأفادت التقارير بأن ماريا "ميريام" بوتي دادرون تيخادا ، زوجة أميلكار مندين أوريزار (انظر الحالة السابقة ٤) وأعضاء آخرين من أسرتها تعرضوا لتهديدات بالقتل ولمضايقات في مناسبات مختلفة منذ أواخر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ (الفقرة ٣٨٩) .

٤٣ - وردت الحكومة بأنه فيما يتعلق بحالات روسا بوغوميز ، وروزاليندا تويوك ، ونينيث مونتينغرو دي غاسيا ، وأميلكار منديز أوريزار ، وبيرون موراليس ، وأرماندو سانشيز وخوان مندوزا ، لم تكشف التحقيقات عن أي شواهد تشير إلى أن هؤلاء الأشخاص كانوا هدفا لتهديدات بالقتل . وكان أميلكار منديز هو الوحيد الذي أعلن مرارا عن تلقيه تهديدات ؛ إلا أنه حين طلب إليه تقديم شكوى رسمية في المحكمة قال إنه ليس لديه وقت للقيام بذلك . ولم يتعاون مع السلطات في محاولة معرفة مصدر التهديدات (الفقرة ٣٩٦) .

٤٣ - وأفادت التقارير بأن دافيد استواردو ميخيا باز اختطف في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٢ على يد رجال مسلحين حققوا معه عن مكان وجود أخيه أكسيل ميخيا باز ، عضو منظمة دار العهد الذي كان قد تلقى عدة تهديدات بالقتل . وكان أكسيل ميخيا باز هو الشاهد الرئيسي في الاجراءات القضائية المرفوعة ضد ١٣ عضوا من وحدات الشرطة المسماة "نظام الحماية المدنية" اتهموا بضرب ثلاثة من أطفال الشوارع في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١ (الفقرة ٣٧٧) .

٤٤ - وأفادت التقارير بأن لوندي أوريزار ، وهي موظفة استعلام في منظمة دار العهد ، تلقت مكالمات هاتفية من مجهول يهددها بالقتل في ٨ أيار/مايو ١٩٩٢ في المكاتب الإدارية للمنظمة . ويدعى بأن هذه التهديدات وأحداثا أخرى سابقة ترتبط بالتبليغ عن انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها أفراد من قوات الأمن في حق أطفال الشوارع ومنظمة دار العهد والأشخاص المؤيدين لأنشطتها (الفقرة ٣٧٨) .

٤٥ - وأفادت التقارير بأن خوسيه ألبرتو نيريو أوسوريو ، المدرس ومندوب مركز البحوث والدراسات في مجال حقوق الإنسان والنهوض بها ، وهي منظمة تقدم معلومات إلى هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ، تعرض لمحاولة اغتيال في ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٢ على أيدي رجال مسلحين مجهولي الهوية يدعى بأنهم على صلة بقوات الأمن (الفقرة ٣٧٩) .

٤٦ - وأفادت التقارير بأن أديلينا لوبيز كاستيليو ، وهي والدة واحد من ١١ شخصا عشر على جثثهم في اسكوينتلا ، بويرتو كيتيال ، في آب/أغسطس ١٩٩١ ، تلقت تهديدات بالقتل من قبل عسكريين بصدد الاتهامات الموجهة إلى ستة جنود يشتبه في أنهم مسؤولون عن مقتل الأحد عشر شخصا . وقيل إن أفرادا آخرين من الأسرة قد هددوا أيضا (الفقرة ٣٨١) .

٤٧ - وأفادت التقارير بأن سلطات غواتيمالا وجهت اتهامات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ إلى رونالث إيفان اوتشايتا ، مدير مكتب حقوق الإنسان في أسقفية غواتيمالا ، وأميلكار مندين أوريزار مدير مجلس المجتمعات الإثنية "كلنا متساوون" ، وفيكتور مندين دونينيلي ، مدير مركز البحوث والدراسات في مجال حقوق الإنسان والنهوض بها ، بأنهم على اتصال برجال حرب العصابات . وتتعاون كل هذه المنظمات بشكل منتظم مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان . وقيل إن هذه الاتهامات تعرض أرواحهم لخطر جسيم ، لأن فرق الموت قتلت العديد من الزعماء والناشطين في مجال حقوق الإنسان ممن يدعى بأنهم يتعاونون مع الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة (الفقرة ٣٨٨) .

٤٨ - وأفادت التقارير بأن مانويل تشوميل مندين (١٧ سنة) وكونسويلو رويز وماريا لويسا رويز ، وكلهم أعضاء في جماعة التعاضد من أجل ظهور أقاربنا على قيد الحياة ، هددوا بالقتل على يد قائد دورية محلية للدفاع المدني في سكبولوب ، تشيشيكاستينانغو ، في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٣ (الفقرة ٣٨٢) .

هندوراس

٤٩ - تعرض أنطونيو زيليا رييس ، رئيس إدارة اولانشو الإقليمية للجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في هندوراس ، لمحاولة اغتيال في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٣ بعد أن تلقى تهديدات تليفونية بالقتل . وقيل إنه تم التعرف على المعتدي وأنه عضو في إدارة التحقيقات الوطنية . كما تلقى عضوان آخران باللجنة تهديدات بالقتل . إن لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في هندوراس هي مؤسسة تتعاون تعاونا وثيقا مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان (الفقرة ٣٣٦) .

إسرائيل

٥٠ - أفادت التقارير بأن زوجة أحمد سليمان موسى قطامش ، وهو فلسطيني اعتقل في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وادعي بأنه عذب أثناء الحجز في سجن رام الله ، تعرضت لإساءة معاملة وتهديدات من قوات الأمن الإسرائيلية بعد يومين من عقدها مؤتمرا صحفيا في القدس تحدثت فيه عن حجز وتعذيب زوجها (الفقرة ٣٨٣) .

المكسيك

٥١ - أفادت الإدعاءات بأن ماريا تيريسا خاردي ، مديرة إدارة التضامن والدفاع عن حقوق الإنسان بأسقفية المكسيك والمستشارة القانونية للجنة التضامن والدفاع عن حقوق الإنسان في تشيهواهوا ، وهي منظمة على اتصال منتظم بهيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ، تلقت تهديدات بالقتل في أواخر تشرين الأول/اكتوبر . وأُدعي أن أحد

التهديدات أشار إلى تحقيقاتها في مقتل فيكتور مانويل أوروبيزا كونتريراس (الفقرة ٤١٩) .

٥٢ - وردت حكومة المكسيك بأن مجلس النواب رفض بالاجماع أعمال التهديد ضد ماريا تيريسا خاردي وطلب إلى السلطات المختصة إجراء تحقيق شامل في تهديدات القتل وضمان سلامة السيدة خاردي وأسرتها . كما رفضت لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس النواب أعمال التهديد ضد السيدة خاردي . ووفر مكتب النائب العام الاتحادي أفرادا لضمان أمنها الشخصي . واجتمع رئيس المكسيك كارلوس ساليناس دي غورتاري مع ماريا تيريسا خاردي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ وأعرب عن تأييده الكامل لجهودها للتعرف على أولئك المسؤولين ومعاقبتهم وفقا للقانون . كما كرر منح السيدة خاردي وأسرتها كل الضمانات اللازمة لسلامتهم البدنية (الفقرة ٤٢٤) .

بيرو

٥٣ - أُفيد بأن لوس غلاديس روكي مونتيسيو ، وإينيس سنتشيتوبو باربوسا ، وأدواردو روخاس لايسيكيا ، وثلاثتهم موظفون في مكتب المدعي العام في هوانكافيليكا ، ومانويل كوردوفا بولو ، المدعي العام لاقليم أنفارايس ، تلقوا تهديدات في عدة مناسبات بين شهر شباط/فبراير وشهر تموز/يوليه ١٩٩٢ من قبل أفراد من قوات الأمن ، وذلك فيما يدعى بسبب مشاركتهم في التحقيقات القضائية في مقتل ١٤ فلاحا في سانتا باربارا في عام ١٩٩١ . وقيل إن سينثيا تيميس كيسادا روكي (البالغة من العمر سنتين) ، وهي ابنة لوس غلاديس روكي مونتيسيو ، أُصيبت أثناء اعتداء على والدتها في شهر تموز/يوليه ١٩٩٢ (الفقرة ٤٦٦) .

٥٤ - وردت الحكومة بأنه فيما يتعلق بحالات لوس روكي مونتيسيو وإينيس باربوسا وادواردو روخاس لايسيكيا ومانويل كوردوفا بولو ، لم تقدم شكاوى رسمية تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان . وربما كانت الادعاءات تستهدف لفت الانتباه إلى مذبحة سانتا باربارا على افتراض أن مدبري هذا الحادث لن يحاكموا . وأُدينت على النحو الواجب الهجمات التي تعرضت لها اينيس سنتشيتوبو باربوسا وسينثيا تيميس كيسادا روكي ؛ وتعذر إثبات أي مشاركة من أفراد عسكريين . كما استجوبت سلطات هوانكافيليكا لوس روكي ومانويل كوردوفا وادواردو روخاس ، وأبلغت النيابة العامة بمخالفتهم لقواعد السلوك المهني وبدعمهم لحركة "الدرب المضيء" (الفقرة ٤٧٩) .

٥٥ - واعتقل خوسيه لويس مارين غونزاليز في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ من قبل جنود من قاعدة أوكاياكو العسكرية ، وعثر على جثته مقطوعة الرأس واليدين في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . وأُدعي أن العسكريين حذروا والديه ، لينسي مارتين باندورو وايميليا غونزاليز غيريرو ، من التبليغ عن اغتيال ابنهما (الفقرة ٤٧٦) .

رواندا

٥٦ - أفادت التقارير بأن فيديل كانيابوغويي ، المدير بوزارة الاشغال العامة وعضو فريق للدفاع عن حقوق الإنسان يُعرف باسم "كانيارواندا" وقدم معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان في رواندا ، كان ضحية تهديدات بالقتل وأعمال مضايقة في أواخر آب/أغسطس ١٩٩٢ . وعشية يوم ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، بعد مرور بضعة أيام على قيام النائب العام لدى محكمة النقض بتكليفه بالحضور ليقدم ايضاحات بصدد تحرياته عن عمليات القتل الجماعية لأعضاء عشيرة باغوغوي في أوائل عام ١٩٩١ ، ولا سيما ما توصل إليه من نتائج تفيد بتورط أحد المسؤولين الحكوميين المحليين في عمليات القتل ، أفادت التقارير عن مهاجمة بيت فيديل كانيابوغويي على يد تسعة أشخاص مسلحين . وفي ضوء ما تعرض له السيد كانيابوغويي في السابق من أعمال مضايقة بسبب أنشطته في مجال حقوق الإنسان ، يُخشى أن تكون حياته في خطر (الفقرة ٥٠٣) .

سري لانكا

٥٧ - أفادت التقارير بأن و. س. نيمال راجاباكسي وو. تشارلز ، وهما شقيق ووالد امرأة شابة أُدعي أنها اغتصبت واعدمت دون محاكمة على أيدي ضباط شرطة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، تعرضا لتهديدات ولأعمال تخويف مستمرة من جانب أفراد شرطة أنورادهابورا بين شهري شباط/فبراير ونيسان/ابريل ١٩٩٢ ، وذلك بادعاء ردعهما عن المثول أمام المحكمة لإدلاء بشهادتيهما ضد ضباط الشرطة المعنيين (الفقرة ٥٣٥) .

٥٨ - وردت الحكومة بأنه فيما يتعلق بأعمال التخويف والتهديدات المزعومة الموجهة إلى و. س. نيمال راجاباكسي وو. تشارلز ، فإن محامي الدولة الذي يتولى الادعاء في قضية اختطاف واغتصاب وقتل و. تشاندراواتي أبلغ المحكمة بأن شاهدا تشكى من تلقي تهديدات من أشخاص مجهولي الهوية . وتقوم إدارة التحقيقات الجنائية بالتحقيق في الشكوى . كما أجرت إدارة التحقيقات الجنائية تحقيقات في التهديدات المزعومة الموجهة ضد و. س. نيمال راجاباكسي ، كشفت أنه أُوقف لسؤاله بعد أن التقطت صورا فوتوغرافية للمشتبه فيهم في قضية و. تشاندراواتي داخل دائرة المحكمة ولم يستطع أن يثبت أنه صحفي . وتبين أنه يحمل مدية ذات شفرة بطول غير مرخص به ، ولذلك تم حجزه . وأثبتت التحقيقات التي أجراها موظفو وحدة مكافحة التخريب أن و. س. نيمال راجاباكسي لا صلة له بالأنشطة التخريبية . وأُتهم بحيازة مدية ذات طول غير مرخص به وأقر بذنبه . ولم يكن و. س. نيمال راجاباكسي شاهدا في قضية و. تشاندراواتي . وتجرى التحقيقات في التهديدات المزعومة الموجهة إلى و. س. تشارلز وهو والد و. تشاندراواتي ، لإثبات صحة الشكوى ولمعرفة هوية المذنبين إذا ثبتت صحتها (الفقرة ٥٤٠) .

٥٩ - وتعرضت منظمة المحامين من أجل حقوق الإنسان والتنمية لتهديدات مستمرة يدعى أنها صادرة عن أفراد من قوات الأمن في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٢ . وأُدعي بأن رجالا مسلحين قدموا إلى مكاتب المنظمة في مناسبات متكررة وسألوا عن مكان وجود الأمين العام ، كاليانداندا تيراناغاما ، وعن موظف قانوني يدعى موهين سينيفيراتني . وقيل أيضا إن تهديدات وجهت إلى طابعي المنظمة ، الذين أُمروا بوقف طبع الرسالتين الاخباريتين "حقوق الناس" و"فينيشكايا" . وأفادت التقارير بأن منظمة المحامين من أجل حقوق الإنسان والتنمية تعمل في مجال توفير المشورة القانونية والمساعدة القضائية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وتوفير برامج محو أمية الجمهور ، وتقدم المعلومات إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي (الفقرة ٥٣٦) .

٦٠ - وردت الحكومة بأنه ، ردا على التهديدات بالقتل التي تلقتها منظمة المحامين من أجل حقوق الإنسان والتنمية ، وضع مكتب المنظمة تحت حراسة الشرطة وبوشرت التحقيقات . ومنذ ذلك الحين لم ترد أي شكاوى أخرى من المنظمة . وقد أكد هذه المعلومات عضو في المنظمة زار مركز حقوق الإنسان في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ (الفقرة ٥٤١) .

- - - - -